

المنهج السياسي لفكر الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)

د. خضر الخفاجي

كلية التربية للبنات - جامعة بغداد

المنهج الثوري الصامت (السري)

إن منهج الإمام الصادق (عليه السلام) في التغيير لم يكن منهجاً تحكمه المغامرات العفوية والارتجالية، بل كان منهجاً تحكمه خطط محكمة على أسس فكرية وعقائدية وموضوعية واضحة.^(١) فلم يكن يرى الظهور بالسيف، والانتصار المسلح، (والتورات) تكفي لإقامة حكم الإسلام، لأن ذلك يتوقف على إعداد جيش عقائدي يؤمن بقيادة الإمام ومرجعيته.^(٢) فعندما دخل سدير الصيرفي^(٣) على الإمام الصادق، عاتبه عن القعود ومواجهة بني أمية، بحمل السيف والقيام بثورة ضدهم. ونص هذه الرواية إذ قال سدير ((والله ما يسعك القعود، فقال الإمام له: ولم يا سدير؟ فقال: لكثرة مواليك وشيعتك وأنصارك، فسكت الإمام عنه، وطلب منه الذهاب معه إلى ينبع^(٤)... فإذا بغلام يرعى جداء^(٥) فقال الإمام: والله يا سدير لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء ما وسعني القعود، وقال سدير الصيرفي عدت الجداء فإذا هي سبعة عشر^(٦).^(٧) إذ نلمس من هذه الرواية البعد السياسي للإمام الصادق، فكان منهجه منهجاً فكرياً عقائدياً، أدرك ببعد نظره أن العمل السياسي الثائر والمسلح في فترة الفراغ والضعف السياسي في خلافة دولة بني أمية، كان يحتاج إلى دعم من أناس يثق بهم، كي ينجح في بلورة ونضج العملية الثورية ومن ثم المعتزك السياسي داخل الدولة العربية الإسلامية. وهناك نداءات ودعوات من شخصيات منفردة^(٨) من خراسان تدعوا الإمام بالنهوض والخروج على حكام بني أمية، وتبشره بأن معه مائة ألف، إلا أن الإمام الصادق كان مدركالقول الخراساني وأبدى زهداً وأبصره بالعواقب،

فقال له: ((أما إنا لا نخرج في زمان لا نجد فيه خمسة معاضدين لنا نحن اعلم بالوقت)).^(٩) وهذا النص نستشف منه في ظاهره الركون والثبات للإمام وعدم وجود العدد الكافي من المخلصين للقيام بالثورة وفي معناه الباطني يتضح لنا أن الإمام قائد سياسي وثوري، عمل بتنظيم سري غير معن للعوام وفي قوله (نحن اعلم بالوقت) تدل على أن الفرصة لم تكن مؤاتية بعد، فكان الإمام في أفكاره وتخطيطه ومنهجه السياسي يهدف إلى ثورة ولكنها صامتة (سرية) غير معن عنها يبيثها في أفكاره وعلومه للناس ومن يكسب ثقته، لتكون أرضية وقاعدة متينة يستند إليها عند إعلان الثورة. ودليل آخر على أن الإمام كان ينتظر الفرصة المؤاتية ويعمل بسرية تامة، لكن عدم وجود أناس يثق بهم ويتحملون المسؤولية، هي التي أجلت عمله الثوري المعلن، فضلاً عن إفشائهم إسراره وعدم صبرهم وهذا ما أفصح عنه الإمام الصادق بصراحة عندما قال: ((فلا تعجلوا فوالله لقد قرب هذا الأمر ثلاث مرات فاذعتموه، فآخره الله، والله مالكم سر إلا وعدوكم اعلم به منكم)).^(١٠) وفي رواية أخرى أسندت إلى المعلى بن خنيس^(١١) قال: ذهبت بكتاب عبد السلام بن نعيم^(١٢)، وسدير، وكتب غير واحد إلى أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) حين ظهرت المسودة قبل أن يظهر ولد العباس، بإننا قدرنا أن يؤول هذا الأمر إليك، فما ترى؟ قال: فضررب بالكتب الأرض، قال أف أف ما أنا لهؤلاء بإمام. وأوضح فكره السياسي ومنهجه الثوري لمواليه وأنصاره وان الفرصة لم تحن بعد، وأمرهم بالعمل السري [الصامت] الغير الملفت للنظر.^(١٣) فكانت طروحات الإمام الصادق

وفي ((ص))^(٢٣). فكانت طروحاته عملاقه أراد من ورائها على ما يبدو كسر شوكة الولاة والحكام الظالمين، وهذه الأفكار الجعفرية من شأنها أن تقلل من أمرهم في شؤون الرئاسة وتحدث تغييراً في نظام إستراتيجيتهم السياسية. ورغم أن الإمام الصادق عزل نفسه ونزهها عن المشاركة في أي عمل يتصل بشؤون الدولة الحاكمة^(٢٤). إلا أنه كان إماماً روحياً مُسيراً ومسبباً لأمر المجتمع بأسلوب إصلاحية طبقه داخل نظام الدولة العربية الإسلامية، وأفكاره تفصح عن عبقريته كقائد سياسي محنك، فكان الإمام يحث المجتمع الإسلامي عامة ومن يثق بهم من أصحابه وتلاميذه خاصة بالابتعاد عن العمل مع أنظمة الدولة بكل مرافقها وحذرهم من التعامل معهم^(٢٥). فتذكر المصادر بأن الإمام الصادق كان يؤنب ويرشد من يسأله عن الوظيفة والكسب والانخراط في سلك عمل بني أمية، بقوله: ((لولا أن بني أمية وجدوا من يكتب لهم ويجبى لهم الفئ ويقال عنهم ويشهد جماعتهم لما سلبونا حقنا، ولو تركهم الناس وما في أيديهم لما وجدوا في أيديهم شيئاً...))^(٢٦) وأشار الإمام بأن المخرج من ذلك هو تركهم ما أمكن ذلك، وأداء حقوق الناس^(٢٧). فرفض الإمام في منهجه السياسي أي نوع من العمل معهم [أي بني أمية] حتى في أحلك الظروف وأشدّها. من كدر العيش، فجاءت الروايات بسند عن ابن أبي يعفور^(٢٨) مفادها أن بعض أصحاب الإمام الصادق أصابهم الضيق والشدة، فجاءوا يستأذنون الإمام في العمل والانخراط في بناء بينونه لنظام الدولة، أو نهر يكرونه أو مسنة^(٢٩) يصلحونها فأجابهم الإمام ((ما أحب إنني عقدت لهم عقده أو وكيت لهم وكاء^(٣٠)))^(٣١) وأضاف (عليه السلام) في موقف آخر ((والعمل لائمة الجور ومن أقاموه، والكسب معهم حرام محرم، ومعصية الله))^(٣٢). وهكذا نلمس الموقف والمنهج

في دعوة الناس إلى الركون والتبثبات ما أمكن ذلك فهو القائل ((إن الناس إنما هم في هدنة))^(٣٣)، وللرقابة الجبرية التي فرضها الخليفة المنصور العباسي (١٣٦-١٥٨هـ/ ٧٥٣-٧٧٤م) على الإمام الصادق^(٣٤) جعلت الإمام مقيداً في تحركاته، فأطلق فكره الدبلوماسي ليثبت للمنصور أنه لن يقوم لا هو ولا أصحابه بثورة ضده^(٣٥). إلا أن اعتزال الإمام الصادق وعزوفه عن الصراع مع المنصور العباسي فضلاً عن زهده واعتبارات سياسية أملت عليها تقلبات الأحداث، ولتقل مركزه كإمام ومرجع لكثير من المجتمع الإسلامي، كان ذلك كله يحتم عليه اتخاذ وضع سياسي ودبلوماسي معين، ولعدم ثقة الإمام الصادق بالقوة النائرة التي يفترض فيها أن تكسب الجولة الأخيرة في الصراع، اتخذ الإمام منهجاً ثورياً صامتاً، وعملاً سياسياً سرياً^(٣٦). فكانت له أدواره ومواقفه مع ثورات عصره، وكذلك كانت سياسة حملة فكره من بعده^(٣٨).

المنهج الفكري السياسي من تولية المناصب

دعا الإمام جعفر الصادق المجتمع الإسلامي إلى مقاطعة الظالمين والتنزّه عنهم، وتبثيت مفهوم العدل، وتحريك ركود المجتمع من سباته^(٣٩). فكشف الإمام عن الأسباب والعلل التي من أجلها حكم الإسلام والشرعية بحرمة ولاية الجائر، الظالم غير العادل في رعيته فقال: ((إن في ولاية الوالي الجائر دروس الحق كله وإحياء الباطل وإظهار الظلم والجور والفساد وإبطال الكتب وقتل الأنبياء وهدم المساجد وتبديل سنة الله وشرائعه...))^(٤٠) فكان يؤكد (عليه السلام) حقه في الحكم بأسلوب سياسي يقظ بوصفه (الإمام السادس من الأئمة الاثني عشر)^(٤١) وصاحب هذه الولاية وولي أمر المسلمين وإمام زمانه والواجب طاعته^(٤٢). فقال: ((اتقوا الحكومة فإن الحكومة إنما هي للإمام بالقضاء العادل في المسلمين كنبي أو

السياسي الواضح لفكر الإمام الصادق تجاه معاونة حكام الجور والظلمة.

وفي خلافة بني العباس وتحديدًا في بداية خلافة المنصور (ت ١٣٦-١٥٨ هـ/ ٧٥٣-٧٧٤ م) نجد الإمام الصادق طبق المنهج نفسه، إذ بلغت قدرة الإمام (عليه السلام) إن قاطع الخليفة المنصور نفسه عندما طلب منه الأخير أن يصحبه وينصحه، فتذكر الروايات أن المنصور كتب لجعفر الصادق: تصحبنا لتصحنا، فأجاب الإمام الصادق من أراد الدنيا لا ينصحك ومن أراد الآخرة لا يصحبك.^(٢٣) إن هذه الرواية تستلزم منا الوقوف عندها وتحليلها وفهم أبعادها. فنلمس الموقف البطولي والشجاع للإمام الصادق، ومما حدا بالخليفة العباسي المنصور طلب الصحبة والنصيحة هو تخوفه من خطورة شخصية الإمام وأفكاره المؤثرة والمدمية في نظام خلافته للمنصور. وذهب أحد الكتاب إلى أن الإمام الصادق كان مدركاً للأمر ولم يخف عليه قصد الخليفة المنصور ونواياه، عندما أراد صحبته، وجعله من أتباعه والانخراط في سلك نظامه، وأراد المنصور من وراء ذلك أن يعلم الناس وأتباع الإمام أنه معه، فتقطع بذلك إتباعه وأنصاره عن مراجعته، ويظهر لهم أنه تبع للمنصور العباسي.^(٢٤) هذا وإننا لا نستبعد أن يكون المنصور عارفاً بعلمية الإمام ودوره وفكره العملاق والواسع والخطير في جميع مجالات الحياة عامة وأنظمة الدولة خاصة، فأراد تقريبه وصحبته وتعيينه في نظامه للاستفادة من عبقرية وفكر الإمام جعفر الصادق. فرفض الإمام ذلك وبهذه الكلمات سن الإمام جعفر الصادق قاعدة مشروعة للسياسة السلبية وهو ما يسمونه باللغة السياسية (بالعصيان المدني) أو سياسة عدم التعاون مع حكومة لا تحترم الحقوق وغيرها من وسائل الظلم مع رعيته.^(٢٥) إن هذا المنهج والفكر

السياسي كان يجسده الإمام الصادق مع الولاة العباسيين أيضاً. وبوصفه إماماً وشخصية معروفة في الوسط الاجتماعي والسياسي في الدولة العربية الإسلامية، قصده مولى من موالي^(٢٦) جده علي بن الحسين (عليهما السلام) عندما قدم الإمام الصادق الحيرة فناشده في أن يتوسط عند الوالي داود بن علي العباسي^(٢٧) أو بعض الشخصيات العباسية المتنفذة، للعمل في بعض هذه الولايات (كوظائف حكومية)، إلا أن منهج الإمام السياسي واضح في هذه المسألة، فامتنع عن ذلك خوفاً عليه من الانخراط في الظلم والجور.^(٢٨) ورواية أخرى تميطن لنا اللثام عن فكر ومنهج الإمام السياسي في مقاطعة السلطة الحاكمة وحرمة الانخراط في نظامها خوفاً من ظلم المجتمع الإسلامي، فتذهب الروايات إلى أن عذافر^(٢٩) كان يتعامل مع أبي أيوب المورياني^(٣٠) والربيع بن يونس^(٣١)، وزير الخليفة العباسي المنصور فعاتبه الإمام الصادق وحذره من التعامل معهما، فقال له: ((يا عذافر نبئت أنك تعامل أبا أيوب والربيع، فما حالك إذا نودي بك في أعوان الظلمة))^(٣٢). إذ نلمس من هذا الفكر أن الخط السياسي الإصلاحية الذي رسمه الإمام الصادق للأمة والمجتمع الإسلامي، في عدم معاونة الظالمين كما جلب انتباهنا كلمة (نبئت) والظاهر أن للإمام تنظيماً سرياً أو أجهزة منظمة ودقيقة وحذرة، وعيون في داخل نظام الدولة العربية الإسلامية. وكان (عليه السلام) كثيراً ما يحذر أصحابه من عواقب الانخراط في العمل مع نظام خلافة المنصور في أن عاقبتها وخيمة عليهم أما القتل أو الحبس أو التشريد، فضلاً عن وقوعهم في الظلم والجور.^(٣٣) فلا بد من الإشارة إلى أن سياسة الإمام الصادق ومنهجه في هذا الجانب تتمثل بادوار قدرها الإمام ببعد نظره، تتجلى في تسييس المجتمع الإسلامي وإصلاحه، وفق سياسة عادله

عمال نظام الخلافة الأموية،^(٥٢) والعباسية لهذا الفكر وعملوا على الإصلاح وإرجاع الحق لأهله. وهذا الفكر الجعفري سار عليه الكثير ممن حمل هذا الفكر وتبناه، حتى القرن الثالث الهجري.^(٥٦) ولابد من الإشارة أولاً إلى أن هذا المعنى وجدناه عند الإمام أبو حنيفة (رضي الله عنه) (ت ١٥٠هـ/٧٦٧م) والذي درس على يد الإمام الصادق واستمد من أفكاره ولمدة سنتين.^(٥٧) إذ عُرض عليه تولي القضاء ((فأبى حتى ضرب على ذلك ولم يقبل، وكذا لم يقبل كثير من صالحى الأمة)).^(٥٨) كالإمام مالك (رضي الله عنه) (ت ١٧٩هـ/٧٩٥م) والذي رفض العمل قاضياً في خلافة المنصور لذا أمر بضربه أيضاً.^(٥٩) أما أئمة أهل البيت (عليهم السلام) من بعده فقد ساروا على المنهج الصادقي نفسه وحملوا الفكر الجعفري وطبقوه على أرض الواقع فكرياً وعملاً من خلال الروايات التي وردتنا عنهم. فبالنسبة إلى توليه المناصب لنظام دولة بني العباس، تتبعنا المصادر لنقف على أفكار الإمام الصادق تتجسد على السنة حملة فكره، فتذكر الروايات أن زياد بن أبي سلمة^(٦٠)، دخل على الإمام (الكاظم) موسى بن جعفر (عليهما السلام) فسأله الإمام عن سبب عمله في نظام الدولة العباسية، فكانت حجة زياد أن له عيالاً وليس وراء ظهره شئ، فأفصح الإمام الكاظم عن فكر أبيه الصادق (عليهما السلام) بقوله: يا زياد فان وليت شيئاً من أعمالهم فأحسن إلى أخوانك.^(٦١) وهكذا تفصح لنا هذه الرواية عن الفكر الجعفري الذي سار عليه حملة فكره من أبنائه (عليهم السلام) وكان في مقدمتهم ابنه الإمام الكاظم الذي قال لعلي بن يقطين^(٦٢): أن الله تبارك وتعالى مع السلطان أولياء يدفعون لهم عن أوليائه^(٦٣). وفي رواية أخرى تذكر أن علي بن يقطين كتب إلى الإمام موسى الكاظم يستشيريه مما هو فيه من العمل، وزيراً للخليفة الرشيد العباسي،

وإصلاحية، فكان يشترط الإمام جعفر الصادق في نمطية معينه ولبعد فكره السياسي العمل داخل أنظمة الخلافة على أن لا يدع للخليفة أو واليه مجالاً للتأثير في حكمه وقراره وعمله لأن الغاية من العمل هو رضا الله والعدل في الرعية والرفق بهم وقضاء حوائجهم، أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.^(٤٤) فكان الإمام الصادق يؤكد كثيراً هذا المعنى في طروحاته وأفكاره، فعندما يُذكر عنده من ولي ولاية ما، كان يقول: ((كيف صنيعه إلى إخوانه؟))^(٤٥) وفي قول آخر: ((إذا ولوكم يدخلون عليكم المرفق^(٤٦) وينفونكم في حوائجكم؟))^(٤٧) فإذا جاءه الجواب بأنه يفعل الخير بآرك له ذلك، وإذا جاءه الجواب بأن ليس عنده خير فيقول: ((فمن لم يفعل فأبرؤا منه برئ الله منه))^(٤٨) وفي قول آخر أفصح عن سياسته في هذا المعنى بقوله ((يدخلون فيما لا ينبغي لهم، ولا يصنعون إلى إخوانهم خيراً))^(٤٩). ودعا الإمام الصادق الذين تولوا أمراً من أمور الناس، بالعدل، وان تفتح أبوابهم للناس وينظرون في أمورهم وقضاء حوائجهم.^(٥٠) حتى قال (عليه السلام) ((ما قدست أمه لم يؤخذ لضعيفها من قوئها بحقه غير متع))^(٥١). فالوالي من قبل الجائر قد يكون مختاراً فيما يفعل وله أن يعمل بمقتضى حكم الشرع على مذهب أهل الحق فهو وال من قبل الجائر وليس معيناً للظالم، والوالي قد يكون مأموراً بأمر الظلم يفعل ما يأمره أو يعاونه في فعله، بعكس الوالي بغير إعانة، فهو يوليه الظالم عملاً في صقع^(٥٢) من الأصقاع يعمل بما يقتضيه دينه وعقله في القضاء أو جباية الأموال، ولا يعين له دستور خاص لا يتجاوز.^(٥٣) فهذا النمط من سياسة الإمام الصادق أفصح عنه بقوله: إن كفارة عمل السلطان قضاء حاجة الأخوان.^(٥٤) وقد بلغ تأثير ودور الفكر الجعفري ذروته في عمال الدولة العربية الإسلامية، عندما استجاب بعض

ويستأذنه أن أذن له الهروب من عمله هذا، فيأتيه الجواب ((لا أذن لك بالخروج من عملهم وائق الله))^(٦٤)، وفي رواية أخرى طلب منه اتقاء أموال المسلمين، لذا كان يجيبها علي بن يقطين منهم علانية ويردها عليهم في السر.^(٦٥) وهذا المعنى نلمسه أيضاً عند الإمام الرضا حفيد الإمام الصادق (عليهما السلام) وحامل فكره فقد كتب إليه محمد بن علي بن عيسى^(٦٦) يسأله عن العمل لبني العباس فأجابه الإمام الرضا: ما كان المدخل فيه بالجبر والقهر فالله قاتل العذر.^(٦٧) وفي رواية أخرى عن الحسن الانباري^(٦٨) الذي كتب إلى الإمام الرضا أربع عشرة سنة يستأذنه في العمل عند بني العباس، فلم يأذن له حتى جاء كتابه الأخير بأنه يخاف القتل أن رفض، عندها كتب إليه الإمام الرضا ((قد فهمت كتابك وما ذكرت من الخوف على نفسك فان كنت تعلم أنك إذا وليت عملت في عملك بما أمر رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] ثم يقر أعوانك وكتابك أهل ملتك، فإذا صار إليك شيء واسيت به فقراء المؤمنين حتى تكون واحداً منهم كان ذا بدأ، وإلا فلا))^(٦٩). كانت هذه هي السياسة والمنهج الذي سار عليه حملة الفكر الجعفري، ولكن السؤال الذي قد يطرح في هذا المقام هو قبول الإمام الرضا لولاية العهد للخليفة المأمون العباسي (١٩٨-٨١٣/٢١٨-٨٣٣م) فالجواب على هذا السؤال نتركه إلى بعض الروايات التي نتلمس منها الفكر الجعفري على لسان حفيده الإمام الرضا عندما قال الخليفة المأمون: ((يا أبا الحسن [الرضا] انظر بعض من تتق به توليه هذه البلدان التي قد فسدت علينا، فقال له: تفي لي وأفي لك فاني، إنما دخلت فيما دخلت على أن لا أمر فيه ولا أنهي، ولا أعزل ولا أولي، ولا أسير حتى يقدمني الله قبلك، فوالله إن الخلافة لشيء ما حدثت به نفسي ...))^(٧٠) وفي قول آخر له (عليه السلام) ((قد علم الله كراهتي لذلك فلما خيرت بين قبول

ذلك وبين القتل اخترت القبول على القتل...))^(٧١) وهكذا نخلص إلى أن المنهج الفكري السياسي من تولية المناصب في فكر الإمام الصادق وحملة فكره حتى القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي في طابعه العام هو عدم تولي المناصب للظالمين والانتزه عنهم، ولكن إن كان ترك ذلك فيه خطر وأذى على النفس فلا بأس على أن يطبق العدل وينصف إخوانه المسلمين، فالمنهج في هذا الجانب يقدره الفكر الجعفري ببعد نظر لتسييس المجتمع وإصلاحه نحو الخير.

الترافع إلى القضاة والحكام في المنهج والفكر

الجعفري

حذر الإمام جعفر الصادق في طروحاته وأفكاره أصحابه من الترافع إلى حكام يحكمون بما تمليه عليهم أهواؤهم وجورهم، فقال: ((إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا فاجعلوه بينكم قاضياً فاني جعلته قاضياً فتحاكموا إليه)).^(٧٢) نلمس من هذا النص أن الإمام الصادق أسس نظاماً قضائياً يتبع في مرجعيته إلى الفكر الجعفري، داخل نظام الدولة العربية الإسلامية، فهو الإمام الواجب الطاعة العالم بالقضاء العادل في المسلمين^(٧٣)، فالقضاة في فكر الإمام الصادق أربعة أصناف ((ثلاثة في النار وواحد في الجنة، رجل قضى بجور [الباطل] وهو يعلم [انه باطل] فهو في النار، ورجل قضى بجور وهو لا يعلم فهو في النار، ورجل قضى بالحق وهو لا يعلم [انه حق] فهو في النار، ورجل قضى بالحق وهو يعلم فهو في الجنة))^(٧٤). وهذا تقسيم رباعي لحكم القضاة يكمن وراءه عظمة المسؤولية التي يتحملها القاضي عند إصداره الحكم.^(٧٥) فاخذ الإمام الصادق يؤكد للمجتمع العربي الإسلامي ضرورة الترافع إلى حكام وقضاة العدل والحق، وحذرهم

وَأَبَى حَتَّى ضُرِبَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَقْبَلْ وَكَذَلِكَ يَقْبَلُ كَثِيرٌ مِنْ صَالِحِي الْأُمَّةِ^(٨٢) فطروحات الإمام الصادق التحذير من تولي القضاء لحكام الجور و الترافع لديهم، بل حتى نجد في الفكر الصادقي التحذير من الجلوس عندهم.^(٨٣) ولا بد من الإشارة في هذا الجانب إلى الدور الميداني الذي لعبه الإمام الصادق قاضياً يرفع إليه الناس ويحكم بينهم بنفسه،^(٨٤) وابتعد من ذلك نجد أن ولادة عصره يستثيرونه في مسائل الشرع والقضاء ليعطي حكمه، فأصبح مرجعاً دينياً وسياسياً في أمر القضاء.^(٨٥) وأصبح علماً في هذا المجال حتى قال نوح بن دراج^(٨٦)، لابن أبي ليلى^(٨٧): أكنت تاركاً قولاً قلته أو قضاء قضيت له لقل واحد؟ قال: لا إلا رجلاً واحداً، قلت: من هو؟ قال: جعفر بن محمد.^(٨٨) وهكذا نلمس مدى تأثير الفكر الجعفري وقوته في هذا الجانب حتى أصبح نموذجاً ومنهجاً يقتدى به بعده. فالإمام موسى الكاظم (ت ١٨٣ هـ/ ٧٩٩ م) الذي حمل فكر أبيه الصادق (عليهما السلام) نجده يفتي ويقضي في مجلس الخليفة العباسي الرشيد (ت ١٨٠-١٩٣ هـ/ ٧٩٦-٨٠٨ م) وكذلك نوح بن دراج قاضي المصريين (الكوفة والبصرة) وحامل العقيدة والفكر الجعفري. وهكذا نخلص إلى أن الإمام الصادق وضع منهجاً فكرياً أساسه عدم الترافع إلى حكام الجور والظلمة، وابتكر (عليه السلام) النظام الأصلح باختيار الرجل العدل وعلى معرفة بالحلال والحرام، ليضمن لمجتمع الدولة العربية الإسلامية العدل وإن يحكم نفسه بنفسه ضمن نظام بسيط قائم على الإصلاح والعدل الإلهي.

هوامش البحث

- (١) المظفر، الإمام جعفر الصادق، ج ١، ص ٨٣ و ٩٠ و ٩٣؛ الشاكري، الصادق جعفر، ج ٢، ص ١٩٤؛ مجموعة من الباحثين، دراسات وبحوث مؤتمر الإمام الصادق، (قم،

من أن يأبى ذلك ويصر على الترافع إلى حكام الجور، فانه بهذا يكون ممن شارك وحاكم إلى الطاغوت.^(٨٩) وهو قول الله تعالى ((أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قِبَلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ))^(٩٠). وهكذا جعل الإمام الترافع إلى القضاء المشكوك في ذمهم وعدلهم بمثابة الكفر والشرك بالله، فقال: أيما مؤمن قدم مؤمناً في خصومه إلى قاضٍ أو سلطان جائر ففضى عليه بغير حكم الله؟ فقد شركه في الأثر.^(٩١) وأضاف (عليه السلام) بأن الذي حكم بذرهم أو درهمين بغير ما أنزل الله تعالى يعد كفراً بالله.^(٩٢) ويتجلى دور وتأثير فكر الإمام الصادق عندما نجده أرسل أصحابه وثقاته لبث فكره وطروحاته السياسية في هذا الجانب، وأرشدتهم إلى عدم الترافع إلى القضاء والحكام الذين فقدوا مصاديقهم عند الإمام ولم تحظ باعترافه، ففي رواية أبي خديجة^(٩٣)، قال ((بعثني أبو عبد الله إلى أصحابنا فقال: قل لهم إياكم إذا وقعت بينكم خصومة أو تداري بينكم في شيء من الأخذ والعطاء أن تتحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق اجعلوا بينكم رجلاً من قد عرف حلالنا وحرامنا فاني قد جعلته قاضياً))^(٩٤) إذ نستشف من هذه الرواية الدور والمنهج الفكري السياسي والقيادي للإمام الصادق بإرساله أصحابه وثقاته ونوابه لنقل فكر المرجعية الجعفرية إلى أرجاء البلاد العربية ولتنظيم المجتمع وإصلاحه. ولا بد من الإشارة إلى انه رغم فقدان الرواية العنصرين الزماني والمكاني، إلا أننا يمكن أن نستنتج أن التطبيق الفكري الجعفري كان في أواخر الدولة الأموية والبيدايات العباسية، وتحديداً في العقد الثالث والرابع من القرن الثاني الهجري، وكان التطبيق في الكوفة، وذلك لأن المرسل لهذه الرواية (أبو خديجة) كان من أهالي الكوفة والذي عاش في هذه الفترة حتى نجد أن الإمام أبا حنيفة رفض تولي القضاء

ابن داود، ص ٢٧٩؛ العلامة الحلي، خلاصة الأقوال، ص ٤٠٨-٤٠٩؛ التفريشي، نقد الرجال، ج ٤، ص ٣٩٥؛ الشبستري، الفائق، ج ٣، ص ٣٧٣.

(١١) عبد السلام بن نعيم الكوفي، وقيل هو عبد السلام بن عبد الرحمن بن نعيم الأزدي، من أصحاب الإمام الصادق، ومن المحدثين الإمامية، روى عنه أبان الأحمر (ينظر: الطوسي، رجال الطوسي، ص ٢٣٨؛ الإرديلي، جامعة الرواة، ج ١، ص ٤٥٧؛ البروجردي، طرائف المقال، ج ١، ص ٥٠٤؛ الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٢٣).

(١٢) الكليني، الكافي، ج ٨، ص ٣٣١؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٣٨.

(١٣) البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤هـ)، المحاسن، تحقيق: جلال الدين الحسيني (قم، دار الكتب الإسلامية، د.ت. ج ١، ص ٢٥٦-٢٥٧؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٤٦١ و ج ١٦، ص ٢٠٦).

(١٤) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج ٣، ص ٣٦٤؛ البحراني، مدينة معاجز الأئمة، ج ٥، ص ٢٤٤؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤٧، ص ١٨٠.

(١٥) الكليني، الكافي، ج ٨، ص ٢١٥؛ الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٦٥٩.

(١٦) ينظر: الشاكري، الصادق جعفر، ج ٢، ص ١٧٠-١٧٢؛ المظفر، الإمام جعفر الصادق، ج ١، ص ٨٣ و ٩٠ و ٩٣.

(١٧) سيرد الحديث عن ذلك (ينظر: الفصل الثالث، المبحث الثالث، ص ١٣٧-١٦١).

(١٨) أسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، مج ١، ص ١١٢؛ الشاكري، الصادق جعفر، ج ٢، ص ١٢٩.

(١٩) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٥٥؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج ٧٢، ص ٣٤٨؛ القرشي، باقر شريف، النظام السياسي في الإسلام، ط ٢ (بيروت، دار التعارف، ١٩٧٧م)، ص ١٠٠.

(٢٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج ١، ص ١٦٣؛ العسكري، معالم المدرستين، ص ٣٩.

(٢١) المفيد، الإرشاد، ج ٢، ص ١٧٢؛ الطوسي، معرفة الرجال،

مطبوعات المجمع العلمي لأهل البيت، ١٤٢٤هـ)، ص ٨٨-٨٩.

(٢) الجندي الإمام جعفر الصادق، ص ٧٣؛ الشاكري، الصادق جعفر، ج ٢، ص ١٩٤.

(٣) سدير الصيرفي: هو سدير بن حكم بن صهيب أبو الفضل الصيرفي الكوفي، سمع الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام)، وثقه جماعة، وضعفه آخرون، روى عنه الثوري (ينظر: ابن معين، يحيى ابن معين ابن عون البغدادي (ت ٢٧١هـ) تاريخ ابن معين، برواية أبو الفضل العباس بن محمد الدوري (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: عبد الله أحمد حسن (بيروت، دار القلم د.ت)، ج ١، ص ٢٩٣؛ ابن حجر، لسان الميزان، ج ٣، ص ٩).

(٤) ينبع: قرية لها حصن وهي بين مكة والمدينة، فيها عيون ونخيل وزروع بطريق حاج مصر (ينظر: ياقوت، معجم البلدان، ج ٥، ص ٤٥٠).

(٥) جداء: أولاد المعز وهو ما بلغ ستة أشهر وسبعة والجمع جدي واجد وجداء (ينظر: الفراهيدي، العين، ج ٦، ص ١٦٧؛ ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ١٣٥).

(٦) الكليني، الكافي، ج ٢، ص ٢٤٢-٢٤٣؛ المازندراني، شرح أصول الكافي، ج ٩، ص ١٨٥؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤٧، ص ٣٧٢-٣٧٣ و ج ٦٤، ص ١٦٠، ١٦١.

(٧) سهل بن حسن الخراساني (لم اعثر له على ترجمة).

(٨) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج ٣، ص ٣٦٢-٣٦٣؛ البحراني، مدينة معاجز الأئمة، ج ٦، ص ١١٤-١١٥؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤٧، ص ١٢٣؛ الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٦١.

(٩) الحراني، تحف العقول، ص ٢٢٩؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج ٧٥، ص ٢٨٩.

(١٠) أبو عبد الله المعلى بن خنيس، المدني، الأحول، الأسدي، الهاشمي بالولاء، الكوفي، البزاز، محدث إمامي من الثقات، كان محموداً عند الإمام الصادق ومن مواليه، له كتاب روى عنه الحكم بن سليمان، ومحمد بن أبي عمير، قتل بأمر داود بن علي العباسي في بداية سنة ١٣٣هـ (ينظر: الطوسي، رجال الطوسي، ص ٣٠٤؛ ابن داود الحلي، رجال

بن احمد بن الازهر الهروي (ت ٣٧٠هـ) الزاهر في غريب
ألفاظ الشافعي، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، ط ١ (الكويت،
منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٧٨م)
ص ٥٠: البعلي، المطلاع، ص ٢٧٦).

(٣٠) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٠٧، الطوسي، تهذيب الأحكام،
ج ٦، ص ٣٣١: العلامة الحلي، نهاية الإحكام، ج ٢،
ص ٤٧٠.

(٣١) ابن حيون، دعائم الإسلام، ج ١، ٣٦٨-٣٦٩: النوري،
مستدرک الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٩-١٣٠.

(٣٢) الاربلي، كشف الغمة، ج ٢، ص ٤٢٧: المجلسي، بحار
الأنوار، ج ٤٧، ص ١٨٤.

(٣٣) ينظر: المظفر، الإمام جعفر الصادق، ج ١، ص ١١٨.

(٣٤) القرشي، الخطط السياسية، ص ١٠٧: أسد حيدر، الإمام
الصادق والمذاهب الأربعة، مج ١، ص ٣٩٣.

(٣٥) ذكرت كتب التراجم أن: عبد الله بن المستورد المدني
الهاشمي، كان مولى لعلي بن الحسين (عليهما السلام)
(ينظر: الطوسي، رجال الطوسي، ص ١١٧: الاربلي،
جامع الرواة، ج ١، ص ٥٠٧: الخوئي، معجم رجال الحديث،
ج ١١، ص ٣٤٤) والظاهر انه توفي قبل سنة ١٤٨هـ
فكانت له ابنتان مملوكتان باليامة، أمر الإمام الصادق
بعقتهما (ينظر: الكليني، الكافي، ج ٧، ص ١٣٦: الطوسي،
تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٣٠: الحر العاملي، وسائل
الشريعة، ج ١٧، ص ٤٠٦).

(٣٦) داود بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، أبو
سلمان، من بني هاشم، وهو عم السفاح والمنصور، ومن
كبار القانمين بالثورة على بني أمية، ولده السفاح الكوفة ثم
عزله وولاه المدينة ومكة واليمن ثم انصرف إلى الحجاز،
فتوفي في سنة ١٣٣هـ (ينظر: ابن عساکر، تاريخ مدينة
دمشق، ج ١٧، ص ١٥٦-١٦٧: ابن حجر، تقريب
التهذيب، ج ١، ص ٢٨١: الزركلي، الأعلام، ج ٢،
ص ٣٣٣).

(٣٧) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٠٧-١٠٨: الحر العاملي،
وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٣٦: المجلسي، بحار الأنوار،
ج ٤٧، ص ٣٨٣-٣٨٤: البحراني، الحقائق الناضرة،

ج ١، ص ٤٠٩: الحر العاملي، وسائل الشريعة، ج ١٩،
ص ٣٦١: الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٣٢١
وج ٢١، ص ٨٢.

(٢٢) الكليني، الكافي، ج ٧، ص ٤٠٦: الصدوق، من لا يحضره
الفقيه، ج ٣، ص ٥: البحراني، الحقائق الناضرة، ج ١٠،
ص ٦٩.

(٢٣) الاربلي، كشف الغمة، ج ٢، ص ٤٢٧: المجلسي، بحار
الأنوار، ج ٤٧، ص ١٨٤.

(٢٤) الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٣١، الحر العاملي،
وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٢٩.

(٢٥) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٠٦: الاربلي، أحمد بن محمد
المعروف بالمقدس الاربلي (ت ٩٩٣هـ)، مجمع الفائدة
والبرهان، تحقيق: أنا مجتبى العراقي - وآخرين، ط ١ (قم،
مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٦هـ)، ج ٨، ص ٦٩-٧٠.

(٢٦) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٠٦، العلامة الحلي، نهاية
الإحكام في معرفة الأحكام، تحقيق: مهدي الرجائي، ط ٢
(قم، مؤسسة اسماعيليان، ١٩٨٩)، ج ٢، ص ٤٧٠؛
الفاضل القطيفي، إبراهيم بن سليمان (كان حيا سنة
٩٥٠هـ)، السراج الوهاج لدفع عجاج مقاطعة اللجاج،
ط ١ (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٩٩٢م)، ص ١٢٣.

(٢٧) ابن أبي يعفور: هو عبد الله بن أبي يعفور العبدي، واسم أبي
يعفور واقد، وقيل وقدان، يكنى أبا محمد، وهو من الثقات،
كان قارنا في مسجد الكوفة، روى عن الصادق، مات في
ايامه اي قبل سنة ١٤٨هـ (ينظر: النجاشي، رجال
النجاشي، ص ٢١٣: الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ج ٢،
ص ٥١٥-٥١٦: التفرشي، نقد الرجال، ج ٣، ص ٨٣).

(٢٨) المسناة: وهي السدود المعمولة بالخشب والحجارة، كالحائط
في وجه الماء لحبسه (ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب
الحديث، ج ١، ص ٢٣٨، البعلي، أبو عبد الله محمد بن أبي
الفتح (ت ٧٠٩هـ)، المطلاع على أبواب الفقه، تحقيق:
محمد بشير الادلبي (بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٨١م)
ص ٤٠٤: الزبيدي، تاج العروس، ج ٢، ص ٣١٦ و ٣٦٥).

(٢٩) الوكاء: بكسر الواو، هو الخيط الذي يشد به الصرة أو
القربة والكيس وغيرها (ينظر: الأزهري، أبو منصور محمد

ج ١٨، ص ١٢٣-١٢٤.

(٣٨) عذافر: بالذال المعجمة، وهو عذافر بن عيسى الصيرفي الكوفي، يكنى أبا محمد، مولى خزاعة، عاش في زمن الباقر والصادق (عليهما السلام) وروى عنهما، وتوفي في حياة الصادق، أي قبل سنة ١٤٨ هـ وله ولد اسمه محمد (ينظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص ٣٦٠؛ الطوسي، رجال الطوسي، ص ٢٦٣؛ التفرشي، نقد الرجال، ج ٣، ص ٢٠ و ٣٦١).

(٣٩) أبو أيوب المورياني: هو سليمان بن مخلد المورياني، من قرى الاهواز، يقال لها الموريان، وهو من وزراء الدولة العباسية في العراق، ولي وزارة المنصور بعد خالد بن برمك (وهو جد البرامكة)، فأوقع المنصور به ونكل به وعذبه واخذ ماله سنة ١٥٤ هـ (ينظر: الجهشيار، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١ هـ)، الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط ١) القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، (١٩٣٨) ص ٩٧ و ١٢٠-١٢٤؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٢٣-٢٤)

(٤٠) الربيع بن يونس بن محمد بن أبي فروة، من موالي بني العباس يكنى أبو الفضل، ولد سنة ١١١ هـ كان حازماً، اتخذ المنصور حاجباً له ثم استوزره، عاش إلى خلافة المهدي العباسي وحظي عنده بالاحترام والتقدير ثم عزله الهادي العباسي عن الوزارة واقصره على دواوين الأئمة، ولم يزل عليها حتى توفي سنة ١٦٩ هـ (ينظر: الجهشيار، الوزراء والكتاب، ص ١٢٥؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٤١٢-٤١٣؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ١٨، ص ٨٥-٨٦).

(٤١) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٠٥؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٢٨.

(٤٢) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٠٧؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج ٣، ص ٣٦٠؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٣٦؛ البحراني، مدينة معاجز الأئمة، ج ٥، ص ٣٠٩.

(٤٣) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٠٩؛ الطوسي، تهذيب الأحكام،

ج ٦، ص ٣٣٣.

(٤٤) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٤١؛ البحراني، الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ١٢٧.

(٤٥) المرفق: بفتح الميم وكسرها- من الأمر هو ما ارتفعت به وانتفعت به، وأصله الرفق (ينظر: الفراهيدي، العين، ج ٥، ص ١٤٩؛ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت ٧٢١ هـ) مختار الصحاح، تحقيق: أحمد شمس الدين (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤ م)، ص ١٣٧).

(٤٦) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٠٩؛ الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٣٣.

(٤٧) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٠٩؛ الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٣٣.

(٤٨) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٤١؛ البحراني، الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ١٢٧.

(٤٩) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٤٠؛ البحراني، الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ١٣٠.

(٥٠) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ٥٦؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٣٩٥؛ الروحاني، فقه الصادق، ج ١٣، ص ٢٢٤.

(٥١) صق: هي الناحية، والجمع أصقاع (ينظر: الجوهرى، الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤٣؛ ياقوت، معجم البلدان، ج ٣، ص ٤١٦؛ ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٢٠٣).

(٥٢) المازندراني، شرح أصول الكافي، ج ٩، ص ٣٨٠؛ زين الدين، محمد أمين، كلمة التقوى، ط ٣ (قم، مطبعة مهر، ١٤١٣ هـ)، ج ٦، ص ١٢٥.

(٥٣) الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٧٦ و ٣٧٨؛ الحراني، تحف العقول، ص ٤١٠؛ الاربلي، كشف الغمة، ج ٢٠، ص ٤٢٣.

(٥٤) ينظر: الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٠٦؛ العلامة الحلي، نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٤٧٠؛ الفاضل القطيفي، السراج الوهاج، ص ١٢٣.

(٥٥) سيايى الحديث عن هذا التأثير (ينظر: هذا الفصل الثالث، المبحث الثاني، ص ١٢٧-١٣٦).

(٥٦) الطوسى، الخلاف، ج ١، ص ٣٣ و ٤٩؛ الكركي، جامع



(ت ٣٠٠هـ) قرب الاسناد، تحقيق: مؤسسة آل البيت لاحياء التراث (قم، مطبعة مهر، ١٣١٣هـ) ص ٣٠٦؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢، ص ١٤٣.

(٦٤) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١١٠؛ الفاضل القطيفي، السراج الوهاج، ص ١٢١.

(٦٥) محمد بن علي بن عيسى القمي، كان وجيهاً واميراً في قم من قبل خلفاء بني العباس، وكذلك أبوه كان يعرف بالطلحي، حدث عن الرضا والجواد والعسكريين (عليهم السلام). (ينظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص ٣٧١؛ الطوسي، الفهرست، ص ٢٣٦-٢٣٧؛ العلامة الحلي، خلاصة الأقوال، ص ٢٦٤).

(٦٦) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٣٧؛ البحراني، الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ١٣٠؛ النراقي، احمد بن مهدي بن أبي زر الكاشاني (ت ١٢٤٥هـ)، مستند الشيعة في أحكام الشريعة ١، (قم، مطبعة ستارة، ١٤١٩هـ)، ج ١٤، ص ١٩٣.

(٦٧) الحسن بن الحسين الاباري، من الإمامية، روى عن الإمام الرضا، وروى عنه إبراهيم بن سليمان النهدي، وهو من الثقات. (ينظر: الطوسي، الفهرست، ص ٣٠١؛ ابطحي، تهذيب المقال، ج ٢، ص ٢٩٦-٢٩٧).

(٦٨) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١١١؛ الاردبيلي، مجمع الفائدة، ج ٨، ص ٧٣.

(٦٩) الصدوق، عيون أخبار الرضا، تحقيق: حسين الاعلمي، ط ١ (بيروت، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٤٠٤هـ)، ص ١٧٧؛ المازندراني، شرح أصول الكافي، ج ١٢، ص ١٦٣.

(٧٠) الصدوق، علل الشرائع، ج ١، ص ٢٣٩؛ النيسابوري، روضة الواعظين، ص ٢٢٤.

(٧١) الكليني، الكافي، ج ٧، ص ٤١٢؛ المحقق المحلي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، تحقيق: صادق الشيرازي، ط ٢ (قم، مطبعة أمير، ١٤٠٩هـ)، ج ٤، ص ٨٦١؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤؛ النراقي، عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام ومهمات مسائل الحلال والحرام، ط ٣ (قم، مطبعة الغدير،

المقاصد، ص ٢١؛ شرف الدين، عبد الحسين، المراجعات، تحقيق: حسين الراضي، ط ٢ (قم، الجمعية الإسلامية للنشر، ١٩٨٢م)، ص ١٥.

(٥٧) الكاشاني، أبو بكر بن مسعود ابن احمد (ت ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (مصر، مصنعة شركة المطبوعات العلمية، ١٣٢٧هـ)، ج ٧، ص ٤.

(٥٨) ابن انس، الموطأ، ج ١، ص ٢٣.

(٥٩) زياد بن أبي سلمه: وقيل هو زياد بن سلمه بن زياد، روى عن الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) وعن أبيه سلمه وعن محمد بن خالد. (ينظر: ابن حبان، الثقات، ج ٦، ص ٣٩٦؛ الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٣١٤).

(٦٠) الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١١٠؛ الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٣٣؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٤٠.

(٦١) علي بن يقطين بن موسى بن عبد الرحيم، الأسدي بالولاء البغدادي سكنها وهو كوفي الأصل، يكنى بأبي الحسن ولد علي في الكوفة سنة ١٢٤هـ وقيل ١٢٠هـ كان أبو يقطين من الدعاة الإمامية، فطلبه مروان بن محمد، فهرب فاستتر فهربت به أمه وبأخيه عبيد إلى المدينة حتى ظهرت الدعوة العباسية، فرجع إلى الكوفة، ثم انتقل إلى بغداد وسكنها، روى عن الإمامين الصادق والكاظم (عليهما السلام)، فقد استوزره الخليفة المهدي العباسي وجعله على ديوان الزمام والخاتم، ولم يزل بيده حتى توفي المهدي وأفضى الأمر إلى الهادي فافقره على وزارته ولم يشرك معه احد، ولما صار الأمر إلى الرشيد فافقره شهراً ثم صرفه بيحيى بن خالد البرمكي، حتى أمر بحبسه ببغداد، فبقى فيها أربع سنوات إلى أن توفي فيها سنة ١٨٢هـ (ينظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص ٢٧٣؛ ابن النجار البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمود (ت ٦٤٣هـ)، ذيل تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط ١ (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ج ٤، ص ٢٠٢-٢٠٤؛ الشيبستري، الفائق، ج ٢، ص ٤٢٨-٤٢٩).

(٦٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٣٩.

(٦٣) الحميري، ابو العباس عبد الله بن جعفر البغدادي

(٨٢) الكليني، الكافي، ج ٧، ص ٤١١؛ الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٢٠.

(٨٣) الارديلي، مجمع الفائدة، ج ١٣، ص ٢٢١، الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٣٤٠ و ج ١٨، ص ٥٣١.

(٨٤) ينظر: الكليني، الكافي، ج ٧، ص ١٦٧؛ الطوسي، الخلاف، ج ١، ص ٦٨٦-٦٨٧.

(٨٥) نوح بن دراج بن الصبيح بن عبد الله النخعي، مولا هم الكوفي القاضي، أبو أيوب، وأخوه جميل بن دراج، اللذان كانا يرويان عن الإمامين الصادق والكاظم (عليهما السلام) وأصحابهما، توفي في أيام الرضا (أي قبل سنة ٢٠٣ هـ) (ينظر: الطوسي، رجال الطوسي، ص ٣١٤؛ العلامة الحلي، خلاصة الأقوال، ص ٥٧٨-٥٧٩).

(٨٦) ابن أبي ليلى: هو محمد بن أبي ليلى يسار وقيل داود، الأنصاري، الكوفي، ولد سنة ٧٤ هـ وهو من الفقهاء المعروفين وأصحاب الرأي، ولي القضاء والحكم بالكوفة لبني أمية، ثم لبني العباس، واستمر ٣٣ سنة، مات بالكوفة سنة ١٤٨ هـ (ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٦، ص ٧٨؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٧١؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ج ٢، ص ١٠٥؛ التفرشي، نقد الرجال، ج ٤، ص ٢٤١؛ الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ١٨٩).

(٨٧) الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٩٢؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج ٣، ص ٣٧٣؛ العطار، داود الجهاد السياسي والإمام الصادق (عليه السلام)، مجلة دراسات إسلامية، العدد ١، (النجف، تصدر عن جامعة النجف الدينية، ١٣٨٤ هـ)، ص ٣٧.

(٨٨) الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٧٩-٨٠؛ الطبرسي، الاحتجاج، ج ٢، ص ١٦٣.

(١٤٠٨ هـ) ص ١٨٧-١٨٨؛ الاشتياتي، محمد حسن، كتاب القضاء، ط ٢ (قم، دار الهجرة، ١٤٠٤ هـ)، ص ٣.

(٧٢) الكليني، الكافي، ج ٧، ص ٤٠٦؛ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٥؛ الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢١٧.

(٧٣) الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٤؛ الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢١٨؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٢٧.

(٧٤) الكلدار، حيدر محمد حسن عباس، الإمام الصادق ودوره في المعرفة التاريخية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة الكوفة، ١٩٩٧، ص ١٧٧.

(٧٥) الكليني، الكافي، ج ٧، ص ٤١١؛ ابن أبي جمهور الاحساني، محمد بن علي بن إبراهيم (كان حيا سنة ٩٠١ هـ) عوالي اللئالي العزيرية في الأحاديث الدينية، تحقيق: مجتبی العراقي، ط ١ (قم، مطبعة سيد الشهداء، ١٩٨٣ م)، ج ٢، ص ١٦١؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٣.

(٧٦) سورة النساء، آية .

(٧٧) الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٤؛ الشهيد الثاني، مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام (قم، مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١٦ هـ) ج ٣، ص ١١٠؛ النراقي، مستند الشيعة، ج ١٧، ص ٤٠.

(٧٨) الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٤-٥؛ الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٢١.

(٧٩) أبو خديجة: هو سالم بن مكرم بن عبد الله أبو خديجة، ويقال أبو سالمه الكناني الجمال، ويقال صاحب الغنم، مولی بني أسد، كنيته أبو خديجة، ولكن أبا عبد الله الصادق كناه أبا سلمه، وهو من أهالي الكوفة الثقات، روى عن الصادق والكاظم (عليهما السلام) (ينظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص ١٨٨؛ الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٦٤؛ العلامة الحلي، خلاصة الأقوال، ص ٣٥٥).

(٨٠) الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٠٣؛ السبزواري، محمد باقر (ت ١٠٩٠ هـ)، كفاية الأحكام (قم، مطبعة مهر، د.ت) ص ٢٦١.

(٨١) الكاشاني، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٤.

